

الموصولان العامان ، (مَنْ) و (مَا)

والموصولات الخاصة

[دراسة في السلوك التوزيعي]

أ . د . فصيل إبراهيم صفا

(١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

تتميزت بالذكاء والقدرة على التحليل والتفكير المنطقي.

أخيراً، فإنّ هذا العمل قد ساهم في إثراء المكتبة العلمية.

لقد حظيت هذه الدراسة باهتمام كبير من قبل القراء.

تمهيد :

يسلك الاسم الموصول - فى نظر النحاة - فى المبنيات
والمعارف والمبهمات . أما أنه مبنى فلأنه فى حاجة إلى ما
يكمله احتياج الحرف إلى متعلقة ، كما يذكر ابن الحاجب (١) .
وأما أنه عندهم (٢) من المعارف فلأنه وضع لمعين وصنف فى
المرتبة الرابعة أو الخامسة بين المعارف . وأما أنه من
المبهمات فلأنه المجرى الذى لا تفصيل فيه - كما ذكر عباس
حسن (٣) - ولا استقلال ولا تعيين ولا تحديد ، ولا يزول إبهامه
إلا بالصلة . فالموصول موضوع - كما يوضح ابن الحاجب (٤)
- ليتوصل به إلى تصيير الجملة ، المقدرة نكرة ، معرفة ؛ فهو
(أى الموصول) مع الجملة بمثابة الألف واللام مع المفرد .
قسم ابن هشام (٥) الموصولات الاسمية قسمين : نص
ومشترك . أما النص (أى الموصولات الخاصة) فالذى (
و(التي) و (الذان) و (اللذان) و (اللذين) و (اللتين) و
(الذين) و(الألي (أو اللاتي أو اللامى)) ، و أما المشترك ف
(ما) و (من) و (أل) و (أى) و (ذو) .

النحاة مختلفون - كما يفهم من كلام عباس حسن (٦) - في
موصولة بعض هذه الألفاظ ، مثل (أل) من حيث اختلفوا في كيفية
إعرابها مع ما بعدها وهناك عدم تسليم بموصولية (أى) (٧) . أما
(ذو) فموصولة في لهجة عربية قديمة ، ولم يشع استخدامها في
العربية الفصحى على ذلك النحو . ولم يقع خلاف في أن كلا من
(من) و(ما) يستعمل موصولا ، فليس خطأ سلك (من) و (ما) في
الموصولة الاسمية ؛ فبعض خصا نصها التركيبية تتشابه مع ما
للموصلات النصية (الخاصة) من خصائص . ومع هذا، فإن
هذين الموصولين يستحقان الميز من غيرهما في سلوكها التوزيعي
و الدلالي .

لقد كانت أولى محاولات ميز الموصولات محاولة دلالية ،
فقد قام ابن هشام - على سبيل المثال ، وكما سبقت الإشارة -
بتصنيف الموصولات إلى نصية ومشتركة . وعلى الرغم من أن
ابن هشام لم يوضح المقصود بلفظ (نص) ولا المقصود بلفظ
(مشترك) ، فإن بالإمكان استنتاج ذلك ، كما سيأتى .

* أستاذ اللغة والنحو والصرف في جامعة اليرموك ، والأردن

ميز الموصولات الاسمية :

مما يعنى هذه الدراسة من كلام النحاة على الموصولات
الاسمية مصطلح (النص) ومصطلح (المشترك) ، فقد مال بعض
القدماء - كما سبقت الإشارة - إلى تصنيف الموصولات الاسمية

فى إطار لفظ (نص) ولفظ (مشارك) ، فى حين تحدث بعض آخر
عن الاسم الموصول محددًا فروعہ من غير الإشارة إلى هذين
القسمين ، بل لقد دمج بعض هذين القسمين على نحو قد يشير إلى
فريقًا من النحاة فرق من أول الأمر بين مستويين للموصول .
ومهما يكن ، فقد كان لدى النحاة - عموماً - إحساس بوجود
اختلافات بين نوعين من الموصولات ، وأحس المحدثون (٨) بمثل
هذا بينها . غير أن أحداً - فى حدود ما أعلم - لم يتحدث بتفصيل عن
النظام التوزيعى لكل من الموصولات النصية والموصولات المشتركة .
وفى محاولة لمعرفة مفهوم النحاة لكل من الموصولات
الخاصة والموصولات العامة من حيث أوجه الشبه والاختلاف
بينها ، كان لابد من التدقيق فى أقوالهم التى تشير - من جانب - إلى
تشابه بينها ، وإلى اختلاف من جانب آخر . لقد جعل سيبويه (٩)
(من) و (ما) بمنزلة (الذي) حين عنون لأحد أبواب كتابه بـ (هذا
باب ما يكون فيه الاسم بمنزلة . الذى فى المعرفة) ، وقد أول كلا
من (ما) و (من) وما بعدهما فى قولنا :

- هذا ما عندي مهينا ،

وقولنا :

- هذا من لا أعرف منطلقاً ،

بقوله فى الأول : «هذا عندي مهينا» ، وفى الآخر : « هذا الذى
قد علمت أنى لا أعرفه منطلقاً » . وقد أكد أن (من) و (ما) بمنزلة

(الذي) في التعريف حين قال (١٠) : «والحشو لا يكون أبداً -
(من) و(ما) إلا وهما معرفة وذلك من قبل أن الحشو إذا صار فيهما
أشبهتا (الذي) ، فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة ، لا يكون (ما)
و(من) ، إذا الذي بعدهما حشوا ، وهو الصلة ، إلا معرفة » .
ويلحظ هنا أن سيبويه بلفت النظر إلى التشابه في (التعريف)
و (الافتقار) . وعلى الرغم من أن تشبيه (مَنْ) و(ما) بـ (الذي) قد
يفهم أن (من) و(ما) يعاملان معاملة المفرد المذكر ، فإن هذا الفهم
مستبعد عند سيبويه لوجود شواهد على استخدام (مَنْ) للإشارة إلى
الجمع . ومن ذلك قوله تعالى :

- (ومنهم من يستمعون إليك) (١١) .

على أن رؤية سيبويه التعريف في كل من اللفظين تشير إلى
عدم تدقيق ، من هذه الناحية ، في توزيع استخدامات هذين اللفظين ،
من جانب ، والألفاظ الموصولة الأخرى ، من جانب آخر . أما ابن
جني ، فيفهم من قوله (١٢) : «... و (مَنْ) و(ما) و (أى) و (الألف
واللام) في معنى (الذي) و (التي) و تشبيهما وجمعهما » أن
التشابه قائم في التعريف ، ولكن الاختلاف كامن في أن كلا من
هذين اللفظين يمكن استخدامه لكلا الجنسين وفروع العدد ، على
عكس (الذي) و (التي) ، الخ . ولا أظن خالويه في فهمه لـ (ما)
في قوله تعالى :

- ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ (١٣)

حين يقول ^(١٤) : « (وما كسب) رفع نسق على (المال) ، ومعناه (والذي كسب) .. » لا أظنه إلا مشبها لها بـ (الذي) في خصيصة التعريف - كما فعل سيبويه - وفي الافتقار إلى الصلة ، وكذلك في القيام بالأدوار النحوية التي يقوم بها الموصول الخاص أو (النص) - بعبارة ابن هشام . نفهم هذا كله من عبارات أخرى ، لابن خالويه ، زواج فيها بين (ما) و (الذي) مزوجة لا تفهم إلا على النحو المشار إليه . من ذلك ما قاله في تفسير (ما) في قوله تعالى :
- ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ^(١٥) .

«(ما) نصب مفعول به وهو بمعنى (الذي) ...» ^(١٦) .

ويمكن تفسير التشابه - في نظر ابن الحاجب ^(١٧) - بين (من) و (ما) ، ومن ناحية ، و (الذي) ، من ناحية أخرى ، على الأساس الذي سبق ذكره عند سيبويه وهو (التعريف) ، لا على أساس التشابه في العدد والجنس اللذين يفهمان من لفظ (الذي) .

وحيث يعد ابن مالك ^(١٨) (من) و (ما) مشبهين في المعنى لـ (الذي) و (التي) ، فهو يعنى إمكان دلالة أي هذين اللفظين على المفرد المذكر أو المؤنث ، ومع هذا يبقى أمر أي منهما مشكلا ^(١٩) لاستناد معرفة المراد إلى السياق ، على العكس من لفظ (الذي) و (التي) اللذين يشير كل منهما إلى العدد والجنس من غير إشكال أو إبهام . وهذا (أي : تعيين الموصولات الخاصة - بألفاظها - لجنس المراد وعدده ، وعدم تعيين الموصولات العامة ذلك) وجه من

وجوه الاختلاف بين الطرفين ؛ فإذا كان كل من (الذي) و(التي) وفروعه قد وضعت من أول الأمر للإشارة إلى معين ، فإن (من) و(ما) قد وضعتا لغير معين .

على أن المشابهة في معني (التعريف) قائمة - عند النحاة كقيام المشابهة في معني الافتقار .

هذا ، ويصدق التحليل السابق في قول ابن الناظم^(٢٠) : «من الموصولات أسماء تستعمل بمعني (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما ، واللفظ واحد ، وتلك (ما) و(من) ..» . وإذا كان بعض النحاة يشير^(٢١) إلى أن كلا من (من) و (ما) بمعني (الذي) ، الذي يفيد بلفظه المفرد المذكر ، فذلك على سبيل التغليب ؛ ذلك أن معظم صلات (من) و (ما) - في غالب الأمثلة و الشواهد المستعملة - ترد الضمير إلي (من) و (ما) مفرد مذكرا .

هذا ، وليس نحاة العربية المحدثون - في مجملهم^(٢٢) - إلا متابعين في هذا الأمر للقدماء .

ومن الطريف ، في هذا السياق ، إشارة (هنرى فليش)^(٢٣) إلى فكرة (المعني المحايد) - في الموصولة الخاص (الذي) ؛ فهو يعبر عن (الكائنات العاقلة) ، وهو ما تكلفت (من) بالتعبير عنه ، ويعبر عن (الأشياء) ، وهو ما تكلفت (ما) بالتعبير عنه . وبهذا يتضمن لفظ (الذي) - جانبا لا يتضمنه لفظ (ما) - وهو التعبير عن العاقل ، ويتضمن جانبا آخر لا يتضمنه لفظ (من) - وهو التعبير

عن الأشياء . فكرة (المعنى المحايد) هذه في (الذي) تعبر عن أحد أوجه الاختلاف بين (الذي) والموصول العام . على أن وجه الطرافة فيما طرحه (فليش) وهو أنه على الرغم من إطلاق مصطلح - (موصول خاص) على (الذي) و موصول عام على (ما)، مثلا ، فقد كان (الذي) صالحا للإشارة إلى العاقل و غير العاقل ، في حين كان لفظ (من) مقتصرا على العاقل ، وكان لفظ (ما) مقتصرا على الأشياء ؛ فكان لفظ (الذي) - من هذا الجانب - مستحقا لمصطلح (موصول عام) ، وكان لفظ كل من (من) و (ما) مستحقا لمصطلح (موصول خاص) .

«(من) و(ما) بمعنى (الذي)» عبارة تردد - كما سلف - على ألسنة النحاة منذ سيبويه . فما المقصود بها ؟ إضافة إلى ما سبق من تحليل في هذا الشأن ، ربما كانوا يقصدون أن (من) و (ما) تساويان (الذي) في المعنى وإن خالفتاها في غير ذلك ، وربما كانوا يقصدون أنه إذا كانت (من) و (ما) بمعنى الذي فذلك هو المعيار الذي به تعرف موصولية كل من (من) و (ما) ؛ هذا المعيار هو صحة حلول (الذي) محل أي من هذين اللفظيين ، وهذا هو ما أشار إليه ابن مالك بقوله (٢٤) : « فإن غيرهما (يقصد : غير (الذي) و (التي)) إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحية موضعه لـ (الذي) إن كان مذكرا أو لـ (التي) إن كان مؤنثا . » ويقوى هذا أنهم كانوا يؤولون (ما) و (من) ، في جميع السياقات التي تردان

فيها بـ (الذي) . وقد فعل (هنرى فليش) نفسه ذلك على الرغم من محاولته التفريق بين (ما) و (الذي) بالإشارة إلى فكرة (المعنى المحايد) التي سبق ذكرها .

ولعل الذي حمل النحاة على هذه المساواة في المعنى بين (مَن) و (ما) - من ناحية - و (الذي) - من ناحية أخرى - هو وضعهم للموصولات الاسمية بعامة في عداد المعارف . أشار بعض النحاة إلى وجود فرق بين مجموعة الموصولات العامة ومجموعة الموصولات الخاصة ، ويمكن إجمال الإشارات بما يأتي :

١- أن (مَن) و (ما) لا يوصفان ولا يوصف بهما . وقد نص على هذا الفرق ابن الحاجب بقوله ^(٢٥) : « (من) و (ما) اللتان بمعنى (الذي) لا يوصفان ولا يوصف بهما . أما كونهما لا يوصف بهما فإنهما وضعا للموصوف والصفة جميعا ، وما وضع اسما لا يوصف به ، وأما كونهما لا يوصفان فلأنهما لو وصفا بمفرد كان على خلاف وضعهما لبيانهما بالنسب (أي بالجملة) لا بالمفردات كجميع الموصولات ، ولو وصفا بجملة لكان على خلاف قياس الصفات في وصف المعارف بالنكرات » .

وقد أخذ بهذا التفسير ، لعدم وصفهما وعدم الوصف بهما ، الإسفراييني حين قال ^(٢٦) : « ولا تقعان (يقصد

(من) (وما) موصوفتين بخلاف (الذي) ، فإنها (أي) :
الذي (توصف بالمعرف باللام نحو: مررت بالذي أكرمته
الظريف . وتؤكدان مثلها ، نحو : (نظرت إلى ما عندك
نفسه وإلى من عندك نفسه) " وأخذ كذلك ، بهذا التفسير ،
من المحدثين عباس حسن ، يقول (٢٧) : " وإذا كانت (من)
موصولة ومعناها هو المفرد المذكر فهي مثل (الذي) إلا أن
(من) لا تكون في أحد الآراء القوية صفة ولا موصوفة
بخلاف (الذي) ، تقول : (رج الطائر الذي هاجر) ، و(جاء
الذي رحل الظريف) ، فتقع كلمة (الذي) صفة وموصوفة
بخلاف (من) " .

٢- أن الموصولات الخاصة (٢٨) تنص على بعض الأنواع دون
غيرها ؛ فللمفرد المذكر (الذي) - للعاقل وغيره ، وللمفرد
المؤنث (التي) للعاقلة وغيرها ، ولتنثيتها (الذات) و(اللتان)
رفعا و(الذنين) و(اللتين) جرا ونصبا ، ولجمع الذكر - كثيرا
ولغيره قليلا - (الألي) ، الذين ، ولجمع المؤنث (اللاتي) و
(اللائي) . أما الموصولات العامة فلا يقتصر أي منها على
نوع واحد من الأنواع المذكورة ، وكل منها ثابت على
صورته لا يتغير مهما تغيرت الأنواع المذكورة ، وكل منها
ثابت على صورته لا يتغير مهما تغيرت الأنواع المذكورة ،
وكل منها ثابت على صورته لا يتغير مهما تغيرت الأنواع

التي تدل عليه ؛ فهما لا يتغيران لأنهما غير معربين ،
ويكونان بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والعدد . وفي هذا
إشارة إلى تغير الإعرابي في تثنية الموصول الخاص ، وإلى
أن لكل من المذكر والمؤنث والمفرد والثني والجمع لفظ
خاص . وأما (من) و(ما) فهما لكلا الجنسين وكل مفاهيم
العدد، ولا يعين المراد من هذه الجوانب إلا ما تثبيته الصلة.

٣- أن معظم ألفاظ الموصول الخاص (كالذي والتي) تستعمل
للعاقل وغير العاقل على السواء ؛ أم (من) وما فيكاد النحاة
يتفقون على أن الأصل في الأول أنه للعاقل وإن الأصل في
الآخر لغير العاقل حسب ، ويؤولون من النصوص ما كان
ظاهرة خلاف ذلك (٢٩).

والحق أن القول بأن (من) للعاقل وحده و(ما) لغير العاقل
وحده ، لا يفارق الحقيقة التي تؤكدتها الغالبية الساحقة من الشواهد
زولا يعني وجود عدد قليل من الشواهد عكس ذلك ، أي عدم صحة
صحة التعميم السالف ؛ ف(من) لا تساوي (ما) ، وهما مختلفتان
في السلوك العام الذي عرف لكل منهما . وهذا العدد القليل من
الشواهد المخالفة يمكن أن يؤول على نحو يقبله المنطق اللغوي ؛
فيبقى السلوك العام لكل من الأداتين جاراً ، ويسفر الخروج القليل
على جريانه على نحو بلاغي .

حقيقة السلوك التوزيعي ل(من) و(ما) والموصولات الخاصة :

النية لا معقودة هنا على بيان السلوك التوزيعي لنوعي الموصولات الاسمية عن طريق الاستناد في التمثيل إلى آيات القرآن الكريم . تضمن كثير من آيات القرآن الكريم ، بوصفه مصدراً أساسياً من مصادر المادة اللغوية في الدرس النحوي ، موصولات خاصة وموصولات عامة . ويردد الموصولان العامان ، (من) و(ما) ، كثيراً في الآيات القرآنية في وظيفة المبتدأ والخبر والمفعول به والفاعل ونائب الفاعل والمجرور بالحرف والإضافة ، والمستثنى ، أسن الحرف الناسخ أو الفعل الناسخ وخبره ، وفي البديل . واستعملت الموصولات الخاصة في وظائف مماثلة على نحو يكاد يحمل على القول بعدم وجود ما يؤكد انفراد أى من مجموعتي الموصولات الاسمية بوظيفة من وظائف الأسماء ، وبأن الوظائف التي تنهض بها الموصولات الخاصة يمكن أن تتصدى لها الموصولات العامة .

أما الصلة فلا يبدو أن هناك افتراقاً بين نوعي الموصولات في طبيعة هذه الصلة التي تطلق الموصول منهما ؛ فقد وقعت هذه الصلة ، مع كل من مجموعة الموصول الخاص - من جهة - ومجموعة (من) و (ما) - من جهة أخرى - جملة اسمية ، كما في :

- ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٣٠)

- ﴿ ... وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾ (٣١)

ووقعت الصلة جملة فعلية ، كما في :

- ﴿وَأِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْدُهُمْ﴾ (٣٢) ، و
- ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ﴾ (٣٣)

ووقعت الصلة كذلك شبه جملة فى الظاهر ، كما فى :

- ﴿... وَرَبَّائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ...﴾ (٣٤) ، و
- ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ (٣٥) .

وعلى الأغلب ، فقد استعملت الموصولات الخاصة فيما

وضع له كل منها - كما سبقت الإشارة . ومن جانب الآخر ، فقد

استعملت (ما) - غالباً - لغير العاقل من المفرد وغير المفرد ،

واستعملت (مَنْ) للعاقل من المفرد وغيره . فهل يعنى ذلك القول

بإمكان طول أحد ألفاظ مجموعة الموصول الخاص محل كل من

(مَنْ) و (ما) على الإطلاق !؟

يلحظ أن الأصل فى الموصول الخاص أن يقع نعتاً

للمعرفة ، وبالأحرى أن يأتى وصلة لنعت المعرفة بالجملة . وقد

كثر حذف هذا المنعوت المعرف وبقاء النعت (الموصول مع

صلته) . وهذا بالطبع يفسر قيام الموصول الخاص بالوظائف الكثيرة

المشار إليها ، فيما سبق ، فى الاستعمال القرآني وغير القرآني .

لكن هل يصدق مثل هذا السلوك فى استعمال الموصولين

العامين (مَنْ) و (ما) ؟ بعبارة أوضح : هل وقع هذان الموصولان

العامة مع صلة كل منهما نعتاً ، وهل كثر من ثم حذف المنعوت

بكل منهما وحلول الموصول العام مع صلته محل المنعوت ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب ، فهل ينعت هذا الموصول العام وصلته المعرفة - كما ينعت الموصول الخاص وصلته ؟.

لعل من الممكن التحقق من هذه بالعودة - مثلا - إلى ما سبق ذكره من الوظائف النحوية المتماثلة التي أدتها الموصولات الخاصة وكل من (مَنْ) و (مَا) ، ومن ثم اختبار فكرة إحلال أي من ألفاظ الموصول الخاص محل كل من (مَنْ) و (مَا) ، أو اختبار الاستعمالات التي أدي فيها نوع من الموصولات وظيفة لم تقع للنوع الآخر منها .

لقد سبق ذكر أن كلا من الموصول الخاص و (مَنْ) و (مَا) جاء مجروراً بالحرف والإضافة ، ومسنداً إليه (فاعلاً ، مبتدأً ، الخ) ، وجاء مفعولاً به ومستثنى وبدلاً . وقد يبدو للوهلة الأولى أن إشكال في إحلال الموصول العام (مَنْ) و (مَا) محل الموصول الخاص .

فقد يقال مثلا بأن استبدال (ما) (بالذي) في قوله تعالى :

- ﴿... وَلِأَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ﴾ (٣٦)

ممكن ، وأن استبدال (الذي) بـ (ما) في قوله تعالى :

- ﴿... وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ (٣٧)

كذلك ممكن . وهكذا نجد مثل هذا التبادل ممكناً بين الموصولين العامين (مَنْ) و (مَا) ، من جهة ، والموصولات الخاصة المناسبة للسياق في الأمثلة الآتية من الاستعمال القرآني

مع ملاحظة أن الموصول المذكور أولاً هو الموصول المستعمل في المثال القرآني ، وأن كل مثالين يؤدي الموصول في كل منهما وظيفة نحوية واحدة) :

- ﴿ فلما رأوه زلفة سيئت وجوه الذين / من كفروا ﴾ (٣٨)
- ﴿ وبدا لهم سيئات ما / الذي عملوا ﴾ (٣٩)
- ﴿ قل يحييها الذي / من أنشأها أول مرة ﴾ (٤٠)
- ﴿ ولا يغني عنهم ما / الذي كسبوا شيئاً ﴾ (٤١)
- ﴿ إنني براء مما تعبدون إلا الذي / من فطرنى... ﴾ (٤٢)
- ﴿ وأحلّت لكم بهيمة الأنعام إلا / الذي يتلى عليكم ﴾ (٤٣)
- ﴿ إن الذي / من أحيائها لمحيي الموتى ﴾ (٤٤)
- ﴿ فإن لله ما / الذي في السموات ﴾ (٤٥)
- ﴿ إن شر الدواب عند الله الذين / من كفروا ﴾ (٤٦)
- ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا... من / الذي آمن بالله... ﴾ (٤٧)
- ﴿ أو ليس الذي / من خلق السموات والأرض بقادر ﴾ (٤٨)
- ﴿ وإن ليس للإنسان إلا ما / الذي سعى ﴾ (٤٩)
- ﴿ والذي / من جاء بالصدق به أولئك هم المتقون ﴾ (٥٠)
- ﴿ وما / الذي عند الله خير وأبقى للذين آمنوا ﴾ (٥١)
- ﴿ أرأيت الذي / من ينهى عبداً إذا صلى ﴾ (٥٢)
- ﴿ وقيل للظالمين ذوقوا ما / الذي كنتم تكسبون ﴾ (٥٣)
- ﴿ قل أنكم لتكفرون بالذي / من خلق الأرض ﴾ (٥٤)

- ﴿اصبر على ما / الذي يقولون...﴾ (٥٥)

شبيه هذه الأمثلة ، في الاستعمال القرآني ، كثير كثير ، وهو يحمل على القول بتطابق الموصولات الخاصة ، من جهة ، و (من) و (ما) ، من جهة أخرى ، في السلوك التوزيعي ، ويحمل - من ثم - على القول بجواز إحلال أي من هذه الموصولات محل الآخر .

على أن الإسراع إلى نتيجة كهذه غير محمود إذا علمنا بأن الموصول الخاص جاء في الاستعمال القرآني نعتاً لمعرفة ، وأن النحاة يرون أن الأصل في الموصول الخاص أن يقع وصلة لتعت المعارف بالجملة . نجد ذلك واضحاً - على سبيل التمثيل لا الحصر - في قوله تعالى :

- ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم﴾ (٥٦)

- ﴿...فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة﴾ (٥٧)

- ﴿... وما يضلُّ به إلا الفاسقين ، والذين ينقضون عهد الله...﴾ (٥٨)

إن سلوكاً كهذا لم يعرف مطلقاً - كما سبق الذكر - للموصولين العامين (من) و (ما) ، لا في الاستعمال القرآني ولا في غيره من مصادر المادة اللغوية العربية . إن الإسراع إلى نتيجة المشار إليها غير محمود كذلك إذا علمنا أن المواقع القرآنية ، التي ورد فيها الموصول خاص غير مسبوق صراحة بمنعوت معرفة ، ولا ترفض أن يسبق هذا الموصول الخاص اسم معرف مناسب . يمكن

تأمل أي موقع من هذه المواقع ووضع اسم مناسب قبل الموصول الخاص فيه ؛ فلا إشكال - مثلا - في أن نضع لفظ (الأشخاص)

قبل لفظ (الذين) في قوله تعالى :

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ (٥٩)

ولا في أن نضع لفظ (الإله) أو (الله) قبل (الذي) في قوله تعالى :

- ﴿أَوْ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ...﴾ (٥٩)

وقل مثل في كل موقع لموصول خاص في الاستعمال

القرآني . هل مثل هذا التصرف ممكن في المواقع التي استخدم

فيها كل من الموصولين العامين (من) و(ما) ؟ إنه ، بالقطع ، سلوك

غير ممكن .

هذان السلوكان ، اللذان عرفناهما للموصولات الخاصة

والمنكرات مع (من) و(ما) يكشفان عن اختلاف بين قسمي

الموصولات في السلوك التوزيعي لكل منهما .

على أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن كلا من (من) و

(ما) ، في المقابل لم يقع في الاستعمال القرآني نعتاً لاسم منكر

قبله، وأنه لا يحسن - في هذا الاستعمال - أن يسبق كل منهما

باسم منكر ؛ فليس ممكناً أن نضع - مثلا - لفظ (أشخاص) قبل لفظ

(من) في قوله تعالى :

- ﴿سِوَاءَ مَنْكُم مِّنْ أُسْرِ الْقَوْلِ...﴾ (٦١)

ليصير الكلام : (سواء منكم أشخاص من أسير...)، أو أن نضع -
مثلاً - لفظ « عملاً » قبل لفظ قوله تعالى :

- ﴿وقيل للظالمين ذوقوا ما كنتم تكسبون﴾^(١٦)

ليصير الكلام : «..ذوقوا عملاً ما كنتم تكسبون».

هذا السلوك التوزيعي السلبى للموصولين العامين يكشف عن
اختلاف آخر جوهري بين قسمي الموصلات الاسمية .

ولعل من السمات التوزيعية للمولين العامين (من) و(ما)

إمكان حذف كل منهما ليحل محله اسم ظاهر منكر ؛ فيحسن -

مثلاً - أن نستبدل بـ (ما) ، في قوله تعالى :

- ﴿ويعلم ما تكسبون﴾^(١٧)

لفظ (أمر) أو (شيء) ، الخ ليصير الكلام : (ويعلم أمراً

تعلونه) - مثلاً ، كما يحسن أن نستبدل بـ (من) في قوله تعالى :

- ﴿...ولكن يدخل من يشاء في رحمته﴾^(١٨)

لفظ (أشخاص) - مثلاً - أو لفظ (بشر) أو لفظ (أي

شخص) ، الخ . ليصير الكلام - مثلاً - «ولكن يدخل أشخاصاً /

أي شخص يشاءهم / يشاء في رحمته» . وهذه السمة التوزيعية

غير متاحة مع أي من الموصولات الخاصة ؛ فليس حسناً أن نحل

- مثلاً - محل (الذي) في قوله تعالى :

- ﴿قل أنتم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين﴾^(١٩)

اسما ظاهرا معرفا كلفظ الجلالة (الله) أو (إله) ، الخ .
ليصير الكلام - مثلا - . قل أنتم لتكفرون بإله خلق الأرض في
يومين ﴿ مع بقاء الوظيفة التي تقوم بها جملة (خلق ...) على ما
هي عليه .

هذا السلوك التوزيعي الممكن مع كل من (من) و(ما) ،
والممتع مع الموصولات الخاصة يبرز افتراقا واضحا بين صنفين
الموصولات الاسمية في البنية الدلالية لكل من الصنفين ؛ فاستخدام
كل من (من) و(ما) في موقع الظاهر المنكر يضيف إلى الإبهام ،
الذي يفيد هذا المنكر ، قدرا آخر من حيث إن كلا منهما لا يعين
مدلوله من حيث الجنس والعدد ، في حين يعين الموصول الخاص
- من أول الأمر - مدلوله من حيث الجنس والعدد تماما كما
يفعل الاسم المعرف الذي يفترض أن يسبق الموصول الخاص .
وعليه فإن الموصول الخاص لا يضيف من هذا الجانب (جانب
الجنس والعدد) شيئا ، ولا سلبا ولا إيجاباً .

وعليه ، فلا يقال بأن الموصول العام (ما) في قوله تعالى :

- ﴿...فلا يُجزَى الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون﴾ (٦٦).

يصلح في موقعه الموصول الخاص (الذي) استنادا إلى

استعمال القرآن ، في موضع آخر مشابه ، للفظ (الذي) في قوله

تعالى :

- ﴿ويجزئهم أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون﴾ (٦٧)

ولا يقال ذلك لأنه لا يصلح في موقع (ما) في الآية الأولى
إلا لفظ منكر من مثل (شيء) - كما سبق الإيضاح - ولأنه لا
يصلح في موقع (الذي) في الآية الأخرى إلا لفظ معرف هو - مثلاً
(الشيء) ، والذي يفترض أنه معين ؛ فـ (الذي) تشير إلى معين
- استناداً إلى السياق - علاوة على تحديدها بلفظها لجنس هذا
المعين وعدده النحويين ، على عكس (ما) التي لا تعين مسماتها ولا
تخصصه بلفظها من حيث الجنس والعدد ، ولا يتبين العدد ولا
الجنس إلا بالصلة ، وهي لفظ لا يصلح في موقعه إلا النكرة .

ولعلّ يحسن - أحياناً - أن يستعمل الموصول العام لا
الخاص ؛ فـ (من) في قوله تعالى - مثلاً :

- ﴿... ولكن يدخل من يشاء في رحمته﴾ (٦٨)

لا يصلح للسياق الذي ورد فيه لفظ (الذي) لأن المعنى
المراد - على ما يظهر - إدخال الله لأي شخص يشاءه في رحمته
. وعدم صلاح (الذي) هنا مستند - كما سبق الإيضاح - إلى أن
الأصل في الموصول الخاص أن يسبق بمعرف يكون هذا
الموصول وسيلة لنعته بالجملة . فلو أننا وضعنا (الذي) هنا في
موضع (من) ، وسبقناه بمعرّف مثل (محمد) ، فلن يكون هذا متسقاً
مع المعنى المراد ولا مع لفظ (يشاء) الوارد في الآية والذي يمكن
تحقق معناه في بطن المستقبل .

مثل هذا يقال في (ما) في قوله تعالى ، مثلاً :

- ﴿واصبر على ما يقولون....﴾ (٦٩)؛

فالمعنى لا يقصد ، بالضرورة ، قولاً بعينه ، إنما يقصد (أي شيء) أو (شيئاً ما) يقولونه.
ولا شك في أن إحلال لفظ (التي) - مثلاً - محل (ما) في قوله تعالى :

- ﴿ولا تقربوا الفواحش ما ظهر وما بطن﴾ (٧٠)

مؤدّاً إلى وظيفة نحوية لم تستعمل (ما) - هنا - لأدائها ؛ فلو استعملت (التي) في موقع (ما) ، لكانت نعتاً للفظ (الفواحش) ، ولما كان لفظ (الفواحش) معرفاً ؛ فـ (التي) وما بعدها نعت لهذا المعرف مميز له من فواحش أخرى معينة اختلطت معها . وليس هذا بالطبع هو المعنى المراد . إن استعمال (ما) - هنا - مفيد معنا (أي شيء) أو (أي فاحشة) . أما كل من جمليتي (ظهر منها) و(بطن) فيعمل على أساس أنه نعت - بالتدقيق - لـ (أي شيء) الذي تمثله (ما) التي هي - دائماً - بمثابة نكرة ، تماماً كما هو الأمر في (من) ، فيكون تقدير (ما ظهر منها) - حسب السياق - هو (أي شيء ظهر منها) ، وعليه يكون الموصول العام (ما) - هنا - مع صلته بدلاً من لفظ (الفواحش) لا نعتاً ، على فرض تقدير لفظ (الذي) في موقع ذلك الموصول العام .

إن وقوع الموصول الخاص نعتاً ، بخلاف الموصول العام ، أمر على جانب من الأهمية في التفريق بين الموصلات الخاصة ،

من جهة ، و(من) و (ما) ، من جهة أخرى ، من حيث حقيقة التخصيص في الأولي وحقيقة الإبهام في الأخرى . لقد تنبه إلى هذا الفارق قليل من النحاة - كما سبقت الإشارة ؛ فقد نبه ابن الحاجب (٧١) على أن (من) و(ما) لا يوصف بهما لأنهما وضعا للموصوف والصفة جمعيا . وهذا يعنى أنه لا يقال مثلاً :

- شاهدت طالبا من درّست .

فالموصول العام وصلته بمتابفة الموصوف وصفته وليس كذلك الموصول الخاص . ومن هنا يمكن أن يكون قولنا ، مثلاً :

- شاهدت من درّست

مساويا لقولنا ، مثلاً :

- شاهدت شخصاً درّست .

وبهذا نفهم كلام ابن الحاجب بأنه لا يوصف بالعام وصلته ، بخلاف الموصول الخاص . إن الموصول العام بنكرة توصف به وبصلته غير ممكن ؛ فقد جاءت (من) - في المثال السابق - في موقع لفظ نكرة مبهم كلفظ (طالب) أو (شخص) لتكون الصلة - عند التدقيق صفة لـ (من) . ومن هنا كان إحلال الموصول الخاص محل (من) غير ممكن لأن الخاص معرفة ، والجملة بعد المعرفة لا تكون صفة ، في حين تصلح الصلة للوصفية بعد الموصول العام لما في الموصول العام من تنكير يسمح بأن يوصف بالجملة التي بعده . ومن هنا لم يكن صحيحا القول بأن (من) أو (ما) بمعنى

(الذي) لاختلاف السلوك التوزيعي لكل من الطرفين - فـ (الذي) -
مثلا - في قوله تعالى :

- ﴿هو الذي يتوفاكم بالليل...﴾ (٧٢)

وقعت خبراً . وقد وقعت (من) - مثلا - كذلك خبرا لمبتدأ ،
كما في قولنا :

- صديقك من صدقك .

لكن معنى (الذي) ، في ذاتها وبعيدا عن المعنى النحوي
لموقعها ، مختلف عن معنى (من) ؛ (الذي) ، في الآية السابقة ،
تعني (هو المعين الذي صفته توفيكم) ؛ أما المعنى ، في المثال
السابق ، فهو (صديقك شخص صدقك). والتكثير في (من) ، التي
وقعت خبرا في هذا المثال ، يفيد أن المعنى هو (... أي شخص
...) ، أما التعريف الممثل في لفظ (الذي) الواقع خبرا كذلك فيفيد
أن المعنى هو (الإله المعين الذي يتميز من غيره من الآلهة
بالصفة المذكورة ، الممثلة بجملة الصلة).

من هنا كان الخبر المعرف بـ (أل) ، في فهم عبد القاهر
الجرجاني (٧٣) مفيدا للحرص . معنى الحصر هذا لا يتوافر في
مجيء (من) خبرا لأن الإخبار بـ (من) إخبار بغير معين .

ومما يجدر لحظه أن كلاما من الموصول الخاص
والموصولين العامين (من) و(ما) يقع منادي ، غير أن السلوك
التركيبى و الذي يتخذه الموصول الخاص بوصفه منادي ، مختلف

عن السلوك التركيبي الذي يتخذه الموصول العام بوصفه كذلك منادي ؛ إذ لا بد من الاستعانة بـ(أيها) بوصفها وصلة لمناداة الموصول الخاص ، في حين لا يستعان بهذه الأداة عند مناداة (من)، مثلاً . هذا ، فضلاً عن اختلاف المعنى الذاتي - المشار إليه - كل - منهما .

استناداً إلى كل ما مضى ، يبطل زعم النحاة العام بأن كلاً من (من) و (ما) بمعنى (الذي) ، إذا كانوا يعنون تساوي نوعي الموصول في المعنى الذاتي المتصل بتعيين أو عدم تعيين المراد بالموصول من كل نوع ، ولقد فرض اختلاف المعنى الذاتي لكل منهما أحياناً اختلافاً في السلوك التوزيعي التركيبي لكل .

ولعل وجود شواهد على دخول (رب) على (من) و (ما) دون الموصولات الخاصة يقطع باختلاف المعنى الذاتي ، ومن ثم باختلاف السلوك التوزيعي للموصولين العامين والموصلات الخاصة . من هذه الشواهد :

- رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبِهِ

قد تمنى لي موتاً لم يطع

خاتمة :

ولا شك في أن دلالة من الموصولات الخاصة ، من جانب ، و(من) و (ما) ، من جانب آخر ، على العدد والجنس ذات أهمية ثانوية في التمييز بين الجانبين . وعلى الرغم من قيام تشابهات بين

الجانبين في نوع الصلة وفي كثير من الوظائف النحوية ، وعلى الرغم كذلك من إيمان النحاة - على الإجمال - بتساوي الموصول الخاص و (من) و (ما) ، فقد أحسوا إحساسا غير مكتمل باختلاف نوعي الموصول ، يمكن في القول بعدم وقوع الموصول العام نعتا للاسم الذي يمكن أن يصفه الموصول الخاص . وكان يمكن أن تكون هذه الملاحظة كافية للقول بعدم التساوي في التوزيع بينهما ، ومن ثم بعدم جواز القول بأن كلا من (مَنْ) و (ما) بمعنى (الذي).

الحواشي والتعليقات

- (١) انظر مثلا : ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ج ١ ص ٤٨١ .
- (٢) انظر مثلا : ابن هشام ، أوضح المسالك ج ١ ص ١٣٣ ، وابن عقيل ، شرحه ج ١ ص ٨٦
- (٣) النحو الوافي ج ١ ص ٣٤٠ حاشية (٣)
- (٤) الإيضاح ج ١ ص ٤٨١
- (٥) أوضح المسالك ج ١ ص ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤
- (٦) النحو الوافي ج ١ ص ٣٥٧ حاشية (٢)
- (٧) انظر / فيصل صفا ، (أي : بزعم موصوليتها دراسة
- (٨) انظر مثلا : سعيد الأفغاني : الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهداها ص ١١٦ ، وعباس حسن : النحو الوافي جذ ص ٣٤٢ ، ومحمد عيد : النحو المصفي ص ١٦٧ ، ١٧٢
- (٩) الكتاب ج ٢ ص ١٠٥
- (١٠) الكتاب ج ٢ ص ١٠٧
- (١١) سورة يونس ٢٤
- (١٢) ابن جني ، اللمع في العربية ص ٦٨٨
- (١٣) سورة المد ٢
- (١٤) ابن خالون : كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٢٢٢
- (١٥) سورة الكافرون ٢
- (١٦) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ٢١٢

- (١٧) ابن الحاجب : الأمالي ج ٢ ص ٨٨٨
- (١٨) ابن مالك : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ١٤٧ ، ١٤٨
- (١٩) السابق نفسه ص ١٤٧
- (٢٠) ابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك ص ٣٣
- (٢١) ينظر مثلا : الجامي : الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب ج ٢ ص ١٠٢ ، وخالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح ج ١ ص ١٣٣ ، والسيوطي : همع الهوامع ج ١ ص ٢٨٨ .
- (٢٢) ينظر مثلا : نيف معروف ومصطفى الجوزو : المعجم الوسيط في الإعراب ص ٢٨٢ ، ٢٩٤
- (٢٣) هنرى فليش : العربية الفصحى ص ١٧٤
- (٢٤) شرح عمدة الحافظ ص ١٤٧ ، ١٤٨
- (٢٥) الأمالي ج ٢ ص ٨٨٨
- (٢٦) لباب الإعراب ص ١٨١
- (٢٧) النحو الوافي ج ١ ص ٣٤٩ حاشية (١)
- (٢٨) انظر في هذا ، مثلا : ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ١ ص ٩٨ - ١٠٢ ، وأبا حيان الأندلسي : إرتشاف الضرب من لسان العرب ج ١ ص ٥٢٥ وابن عقيل : شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٤٠ والسيوطي : همع الهوامع ج ١ ص ٢٨٩ ، وعباس حسن : النحو الوافي ج ١ ص ٣٤٢ - ٣٥١ ، وهنري فليش : العربية الفصحى ص ١٧٤
- (٢٩) ينظر في هذا كله : ابن هشام : أوضح المسالك ج ١ ص ١٠٧ ، وابن عقيل : شرحه ج ١ ص ١٤٠ ، ١٤١ ، والأزهرى : شرح

التصريح ج ١ ص ١٣٤ ، وابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك ص

٣٣ وعباس حسن : النحو الوافي ج ١ ص ٣٤٨ ، ٣٥١

(٣٠) الأنعام ١٥٢

(٣١) الرعد ١٠

(٣٢) الرعد ٤٠

(٣٣) الشعراء ١٦٦

(٣٤) النساء ٢٣

(٣٥) الرحمن ٢٩

(٣٦) الزخرف ٦٣

(٣٧) الجاثية ٣٣

(٣٨) الملك ٢٧

(٣٩) الجاثية ٣٣

(٤٠) يس ٧٩

(٤١) الجاثية ١٠

(٤٢) المؤمنون ٢٧

(٤٣) المائدة ١

(٤٤) فصلت ٣٩

(٤٥) فصلت ١٣١

(٤٦) الأنفال ٥٥

(٤٧) البقرة ٦٢

(٤٨) يس ٨١

(٤٩) النجم ٣٩

(٥٠) الزمر ٣٣

- (٥١) الشورى ٣٦
(٥٢) العلق ٩
(٥٣) الزمر ٢٤
(٥٤) فصلت ٩
(٥٥) ص ١٧
(٥٦) البقرة ٢١
(٥٧) البقرة ٢٤
(٥٨) البقرة ٢٦ - ٢٧
(٥٩) ص ٢٦
(٦٠) يس ٨١
(٦١) الرعد ١٠
(٦٢) الزمر ٢٤
(٦٣) الأنعام ٣
(٦٤) الشورى ٨
(٦٥) فصلت ٩
(٦٦) القصص ٨٤
(٦٧) الزمر ٣٥
(٦٨) الشورى ٨
(٦٩) طه ١٣٠
(٧٠) الأنعام ١٥١
(٧١) الأمالي ج ٢ ص ٨٨
(٧٢) الأنعام ٦٠
(٧٣) دلائل الإعجاز في علم المعاني ص ١٣٦ - ١٥٣

المصادر والمراجع

ابن جني : اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، دار الأمل ، الأردن ،
الطبعة الأولى ، ١٩٨٨

ابن الحاجب:

١- الأمالي ، الجزء الثاني ، تحقيق د . فخرى صالح قدارة ،
دار الجيل دار عمار ، عمان - الأردن

٢- الإيضاح في شرح المفصل ، الجزء الأول ، تحقيق : د
موسى العلايلي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٢

ابن خالويه : كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، بيروت ،
١٩٨٠ ، مكتبة الهلال

ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، الجزء الأول ، تحقيق :
محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا -
بيروت ١٩٨٨ .

ابن مالك : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحقيق : عدنان الدوري ،
بغداد ١٩٧٧ .

ابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك ، بيروت - لبنان ، منشورات ناصر
خسرو .

ابن هشام الأنصاري : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، الطبعة السادسة ،
الجزء الأول ، ١٩٨٠ .

أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، الجزء الأول
الإسفريني : لباب الإعراب ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب ، دار الرفاعي
١٩٨٤ ، الطبعة الأولى ، الرياض .

الجامي : الفوائد الضائية ، شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق : أسامة الرفاعي الجزء الثاني ، ١٩٨٣ .

خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح ، الجزء الأول ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٨٠ .

سعيد الأفغاني : الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهداها ، دار الفكر ١٩٧٧ الطبعة الثانية .

سيبويه : الكتاب ، الجزء الثاني ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ١٩٦٨ .

السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الجزء الأول ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الكويت .

عباس حسن : النحو الوافي ، الجزء الأول الطبعة الخامسة ، دار المعارف - مصر .

عبد القاهر الجاجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تصحيح وتعليق : محمد رشيد رضا - دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى .

فيصل صفا : (أي) بزعم موصوليتا - دراسة في البنية الشكلية ، مجلة جامعة البعث ، العدد ١٠ ، حمص - سورية .

محمد عيد : النحو المصفي ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٨٩ .

نايف معروف ومصطفى الجوزو : المعجم الوسيط في الإعراب ، دار النفائس ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ .

هنرى فليش : العربية الفصحى ، ترجمة : عبد الصبور شاهين ، الطبعة الثانية دار الشرق ، بيروت ١٩٨٦ .

The two common relatives man and maa and the special relatives

(a study of the distributional behaviour)

All grammarians of Arabic (since ancient ages of Arabic Grammar up to recent ages) believe that the two common relatives man who and maa which are as defined as the special relatives (I.e. alladii, allatii, etc.) , and also believe two relatives can be substituted by the special ones in accordance with the context.

This study tries , therefore , to examine the authenticity of this belief , and then attempts to develop some old ideas falling in the field of undermining that ancient- modern belief.

The study concludes that man and maa differ , distributionally and- sometimes semantically , from special relatives , and - for proving such a conclusion - the study examines the usage of both sorts of relatives (i.e. the common and the special) in the Quran .

ملخص

يؤمن نحاة العربية ، منذ عصور النحو الأولي حتى العصر الحاضر بأن الموصولين العامين (من) و (ما) معرفتان تماما كالموصلات الخاصة (أي : الذي والتي ، الخ) وأنه يمكن استبدال هذين الموصولين بأي من الموصولات الخاصة ، حسب السياق .

من هنا تعمل هذه الدراسة على اختبار صحة هذا الإيمان ومن ثم تعمل على تطوير أفكار قديمة تصب في إطار تقويض هذا الإيمان .

وتصل هذه الدراسة إلى أنّ (من) و (ما) تختلفان توزيعيا ، وأحيانا دلاليا ، عن الموصولات الخاصة . وتعمل الدراسة كذلك على توكيد هذه النتيجة بالنظر في الاستخدام القرآني لكلّ من هذين الموصولين والموصولات الخاصة :

مخطوطات المعبر والحياتية

المخطوطات المعبر والحياتية